«صندوق النقد العربي»: دخول عدد من المشاريع النفطية حيز التشغيل وفي مقدمتها مصفاة الزور والوقود البيئي

# نظرة متفائلة للاقتصاد الكويتي.. 3٪ نمواً في 2019

مصطفى صالح

قال صندوق النقد العربي إن استمرار وتيرة الإنفاق الرأسمالي الحكومي بواقع 17٪ من مجمل النفقات العامة في الموازنة الحالية 2020/2019 ستدعم بشكل كبير نمو النشاط في القطاع غير النفطي وبدء ظهور الأثر الإيجابي للإصلاحات التي يتم تنفيذها لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وتوقع الصندوق في تقريره الصادر أمس، وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الكويتي إلى نحو 3٪ في 2019، ونحو 3,3٪ في 2020 على ضوء عدد من العوامل، من بينها دخول عدد من المشروعات في مجال إنتاج النفط وتكريره حيز الإنتاج خلال أفق التوقع، حيث تتضمن تلك المشاريع تشغيل «مصفاة الزور» لتكرير النفط باستثمارات تقدر بنحو 16 مليار دولار بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 615 ألف برميل يوميا ومشروع الوقود البيئي باستثمارات تبلغ 12 مليار دولار لتطوير طاقات تكرير النفط.

### وضع الاقتصاد

وذكر التقرير ان نظرته متفائلة للاقتصاد الكويتي خلال 2019 وذلك بالتزامن مع ارتفاع مساهمة القطاع النفطي بنحو 42٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وشهد قطاع النفط تحسنا خلال العام الماضي مع ارتفاع كميات الإنتاج النفطي في أعقاب قرار منظمة أوبيك رفع مستويات الإنتاج في النصف الثاني من 2018 لتخفيف الضغوطات السعرية في أسواق النفط العالمية.

وأشار التقرير الى ان رؤية «كويت جديدة 2035» تحدد أولويات طويلة المدى للتنمية، وتركز على 5 موضوعات، أو نتائج مرجوة، وتستند إلى 7 ركائز، تشتمل كل ركيزة من الركائز السبع على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الدولة لتصبح الكويت مركزا ماليا وتجاريا جاذبا للاستثمارات.

وبين التقرير ان النشاط في القطاع غير النفطي استفاد من تواصل وتيرة الإنفاق الرأسمالي الداعم للنمو ولتنويع الهياكل الإنتاجية والمحفز لأنشطة القطاع الخاص في إطار الخطط التنموية المتضمنة في رؤية الكويت 2035، وارتفعت مستويات التنوع الاقتصادي بنحو 37٪ من مجمل الإنفاق العام على المشروعات المتضمنة في الخطة السنوية 2019/2018.

وحول معدلات التضخم في 2018 قال التقرير ان معدلات التضخم شهدت تباطؤا خلال العام الماضي لتبلغ 0,6٪ مقارنة مع 2017، حيث جاء ذلك محصلة لتباطؤ معدل الزيادة في أسعار كل من المفروشات المنزلية، ومعدات الصيانة، والنقل، والتعليم، وارتفاع معدل الزيادة في أسعار كل من الصحة، والاتصالات، والترفيهية والثقافية، وانخفاض أسعار كل من خدمات المسكن، والكساء وملبوسات القدم، واستقرار معدل الزيادة في أسعار الأغذية والمشروبات. وفيما يخص التوقعات لعامي 2019 و2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال 2019 نحو 1,2٪، وبالنسبة لعام 2020 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1,8٪.

### السياسة النقدية

وحول السياسة النقدية في الكويت، قال التقرير ان تفضيل بنك الكويت المركزي في الإبقاء على معدلات الفائدة دون تغيير يظهر رغبة «المركزي» في عدم المواكبة الكاملة لقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لدعم النشاط الاقتصادي.

وأضاف ان بنك الكويت المركزي يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والسعري، إضافة إلى ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي من خلال تحليل ومراقبة المؤشرات الرئيسة لسلامة الجهاز المصرفي مثل السيولة وحجم الائتمان. وأشار الى ان الدينار الكويتي يرتبط بسلة خاصة موزونة من عملات اهم الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسة، وفي إطار المتابعة المتواصلة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية والاتجاهات المتوقعة والمراجعة الدورية لمستجدات اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية، وفي مقدمتها الدولار الأميركي وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في اجتماعه بنهاية ديسمبر 2018 رفع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم لديه دون تغيير عند مستواه الحالي البالغ 3٪.

يأتي هذا القرار لترسيخ الأجواء المعززة لتعافي معدلات النمو الاقتصادي ومواصلة التحرك لزيادة مستويات كفاءة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية باستخدام عدد من أدوات السياسة النقدية ومن بينها سندات البنك المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وعمليات التورق، والتدخل المباشر.

### المالية العامة

وفيما يخص المالية العامة، قال التقرير ان الإيرادات العامة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019 بلغت حوالي 15 مليار دينار بانخفاض نسبته 6,25٪ عن إيرادات العام المالي السابق التي بلغت 16 مليار دينار، وتشير تقديرات الموازنة التي ستنتهي في شهر مارس من عام 2020 إلى ارتفاع متوقع للإيرادات العامة بنسبة 4,3٪ لتصل الى 16,4 مليار دينار.

من جانب آخر، ارتفعت المصروفات العامة إلى حوالي 21,5 مليار دينار في الموازنة المنتهية في مارس 2019 مقابل 19,9 مليار دينار عن موازنة العام المالي السابق بمعدل نمو قدره 8٪. فيما يتوقع زيادة المصروفات الى 22,5 مليار دينار في الموازنة المنتهية في شهر مارس 2020، وتضمنت الموازنة المنتهية في مارس 2020 زيادة في مستوى الإنفاق العام على دعم الطاقة والوقود بنسبة 48٪، والدعم الاجتماعي على التعليم والصحة بنسبة 18٪ و12٪على التوالي.

وفي إطار ضبط الإنفاق الجاري، تسعى الحكومة في ميزانية العام المالي الجاري المنتهي في مارس 2020 إلى خفض نفقات الوزارات والهيئات الملحقة بنسبة 26 ٪، وبناء على ما سبق، فقد سجل عجز الموازنة نحو 6,5 مليارات دينار في الموازنة المنتهية في شهر مارس من عام 2019 مقابل نحو 4 مليارات دينار للعام المالي السابق عليه. فيما يتوقع انخفاض طفيف لعجز الموازنة إلى نحو 1,6 مليار دينار في الموازنة المنتهية في مارس 2020، سيصل العجز بعد استقطاع مخصص الأجيال المقبلة بواقع 10٪ من الإيرادات العامة إلى 7,7 مليارات دينار بنهاية شهر مارس من عام 2020.

وتوقع التقرير أن يتراجع الفائض في الميزان التجاري بنحو 5,3٪ ليصل إلى نحو 35,5 مليار دينار خلال 2019 مقارنة مع 2018 ويرجع ذلك لتأثر الصادرات بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط، حيث يتوقع أن تتراجع قيمة الصادرات بنحو 1,5٪ لتصل الى نحو 67,5 مليار دولار خلال 2019، في حين يتوقع زيادة الواردات السلعية بنحو 3,2٪ لتبلغ 32 مليار دولار خلال 2019 مقابل حوالي 31 مليار دولار مسجلة خلال 2018.

**37٪ ارتفاعاً في مستويات التنوع الاقتصادي من مجمل الإنفاق الرأسمالي**

**تباطؤ معدل التضخم في 2018 ليبلغ 0,6٪.. وارتفاعه إلى 1,2٪ في 2019**

**«المركزي» يسعى إلى ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي**

## انخفاض العجز المالي

تشير تقديرات صندوق النقد العربي الى استمرار انخفاض مستوى العجوزات في الموازنات العامة للدول التي مازالت تحقق عجوزات في الموازنة وهي السعودية، والكويت، والبحرين، وعمان خلال المدى المتوسط لتستعيد هذه الدول توازناتها المالية في أفق زمني يمتد حتى عام 2023 بفعل تواصل مسيرة الإصلاح المالي في تلك البلدان.

واستنادا الى الأثر الإيجابي المتوقع لسياسات إصلاح المالية العامة في دول الخليج، ومن المتوقع استمرار انخفاض مستوى عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,8٪ في 2019 و3,5٪ في 2020.

# المنصور: «الأمان» مستمرة في التخارج من الأصول غير المدرة

رباب الجوهري

قال رئيس مجلس الإدارة في شركة الأمان للاستثمار عبدالله المنصور إن الشركة استمرت خلال 2018 في استراتيجيتها للتخارج من الأصول غير المدرة واستثمار السيولة الناتجة عنها في فرص تتولى «الأمان» هيكلتها والمشاركة في إدارتها.

حديث المنصور جاء خلال الجمعية العمومية للشركة، التي عقدت أمس بنسبة حضور 77,5٪، حيث وافقت على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، كما وافقت العمومية على إلغاء 3 أنشطة من أصل 7 أنشطة، وهي نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية، وأمين حفظ، ومراقب استثمار، فيما ستبقي على نشاط مستشار استثمار ومدير محفظة الاستثمار ومدير نظام استثمار جماعي ووكيل اكتتاب.

وأضاف أن الأرباح التشغيلية شهدت خلال 2018 نموا بنسبة 36٪ بحجم 1,1 مليون دينار، فيما أسفرت نتائج عمليات الشركة عن صافي أرباح بمبلغ 828,1 الف دينار بمعدل 5,14 فلوس للسهم، واشار الى ان ما تحقق من ارتفاع في ربحية الشركة يعود الى ثقة مساهمين وعملاء الشركة واجتهاد جميع العاملين فيها بالاضافة الى التزام الشركة بتطبيق استراتيجيتها التي تهدف الى تعظيم الاصول المدارة إما عن طريق نمو الاصول الحالية او الاستحواذ على اصول جديدة. وعن البيانات المالية، قال المنصور انه استنادا على استراتيجية الامان للاستثمار تمكنت الشركة خلال العام 2018 من زيادة الايرادات التشغيلية الى 2,7 مليون دينار بنمو نسبته 10٪ عن العام 2017 ويأتي هذا النمو في الايرادات كنتيجة للتغيرات التي انتهجت خلال الاعوام السابقة والتي جدد فيها فريق عمل الشركة وتمكن من تحقيق نمو ملحوظ في الاصول المدارة بنسبة 11٪ عن عام 2017 إضافة الى تحقيق الفريق اتعابا تشجيعية بقيمة مليون دينار تقريبا فيما بلغت اتعاب إدارة المحافظ والاستثمار الجماعي مبلغ 1,35 مليون دينار بنمو نسبته 4٪ عن العام 2017. وعن التخارجات والاستحواذات خلال عام 2018، قال ان شركة الامان استمرت في استراتيجيتها للتخارج من الاصول غير المدرة واستثمار السيولة الناتجة عنها في فرص تتولى الامان هيكلتها والمشاركة في ادارتها حيث تم خلال العام الاستحواذ على شركة خدمات غذائية تمتلك سلسلة مطاعم محلية وتأتي هذه الخطوة ضمن الاستراتيجية التي تتركز على الاستثمار في القطاعات الدفاعية، مبينا ان فريق الاستثمارات البديلة لدى الامان قام بالبدء بعملية هيكلة هذه الشركة لتهيئتها لتحقيق الاهداف المرجوة منها خلال الاعوام المقبلة.وقال المنصور «استمرارا لاستراتيجيتنا التي تحرص على توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الامان لتغطي نطاقا واسعا من الاحتياجات الاستثمارية للأفراد والمؤسسات تجاوبا مع تغير رغبات المستثمرين في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة، سبق ان ذكرنا لجمعيتكم في العام السابق توصيتنا بالاندماج مع شركة بيت الاوراق المالية، لما سيحققه هذا الاندماج من مميزات وفوائد تساهم في تعظيم قيمة حقوق مساهمي الشركتين بعد الاندماج من حيث خلق كيان مجمع يضم خبرات وأصولا متنوعة جغرافيا منها الخبرات القائمة في مجال ادارة الاصول لدى شركة الامان بالاضافة الى الخبرات الاضافية في مجال العقار الدولي والاستثمارات الاستراتيجية العالمية لدى شركة بيت الاوراق المالية بما يعزز موقف الكيان المجمع التنافسي ويساهم في زيادة وتنويع مصادر دخله وأصوله وزيادة التنوع الجغرافي والنوعي في الاستثمارات.

عبدالله المنصور ويوسف الغانم خلال عمومية الأمان

## 78,3 مليون دينار إجمالي تداولات العقار في الأسبوع الأخير من مارس

طارق عرابي

سجلت صفقات التداول العقاري خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس الماضي تداول 194 عقارا في مختلف القطاعات بقيمة إجمالية بلغت 78,3 مليون دينار، مرتفعا عن الأسبوع السابق من نفس الشهر، والذي شهد تداول 176 عقارا بقيمة إجمالية بلغت 74,5. وتخلل الأسبوع بيع 163 عقارا خاصا بقيمة 51,9 مليون دينار، و27 عقارا استثماريا بقيمة 18,3 مليون دينار، وعقارين تجاريين بقيمة 6,3 ملايين دينار، وعقارين حرفيين بقيمة 1,8 مليون دينار، فيما لم تشهد عقارات المخازن أو المعارض أو الشريط الساحلي أي تداولات خلال نفس الأسبوع. وتمثلت ابرز صفقات الأسبوع في بيع مجمع تجاري تحت الإنشاء في منطقة القبلة مساحته 295,6 مترا مربعا بسعر 3,5 ملايين دينار، وبيع بيت في الشويخ السكنية مساحته 1000 متر بسعر 1,7 مليون دينار، وآخر في العديلية بنفس المساحة بسعر 1,3 مليون دينار.

وشهد نفس الأسبوع كذلك بيع 4 عمارات استثمارية في السالمية بأسعار متفاوتة، إذ تم بيع عمارة مساحتها 3163 مترا بسعري 3,8 ملايين دينار، وثانية مساحتها 813 مترا بسعر2,4 مليون، وثالثة مساحتها 752 بسعر 1,7 مليون دينار، ورابعة مساحتها 787 مترا بسعر 1,5 مليون دينار.

كذلك شهدت منطقة حولي صفقة ضخمة تمثلت في بيع مجمع تجاري مساحته 830 مترا بسعر 2,8 مليون دينار.

# «ميد»: «هيئة الشراكة» تمتلك فرصاً استثمارية بـ 30 مليار دولار

محمود عيسى

قالت مجلة ميد انه بعد مرور أكثر من عامين على بدء تشغيل أول مشروع مستقل للمياه والطاقة في الكويت، فإن الشركات المعنية تعلق الآمال على إحراز تقدم في مشاريع المرافق الخاصة الرئيسية التالية في 2019، مشيرة إلى أن مشروع «شمال الزور1» المستقل للمياه والكهرباء الذي بدأ تشغيله في ديسمبر 2016، يمثل علامة بارزة على صعيد إنجازات الكويت، فهو أول مشروع ينفذ وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكان من المفترض أن يكون رائدا لقائمة طويلة من مشاريع المرافق الرئيسية التي سيقوم القطاع الخاص بتطويرها.

وأشارت المجلة إلى أن الإصلاحات والتعديلات القانونية أدت إلى تأخير برنامج الشراكة في البلاد منذ إكمال المرحلة الأولى من تطوير الزور للتوليد المشترك للطاقة، ومع ذلك، فبعد الانتهاء في أواخر عام 2018 من الاتفاقيات الخاصة بمشروع المشاركة التالي وهو محطة معالجة مياه الصرف الصحي في أم الهيمان، يشعر المطورون بالتفاؤل بإمكانية إحراز تقدم في مجموعة المشاريع التالية، بدءا من المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع شمال الزور.

وتقول المجلة إن مشروعات الطاقة والمياه المستقلة المخطط لها ستكون حاسمة في تلبية الطلب المتزايد بسرعة على الكهرباء والماء في الكويت، حيث ارتفع في عام 2016 على الكهرباء بنسبة 4,5٪ وعلى المياه بنسبة 6٪، مع توقعات بازدياد الطلب على المرافق بسرعة حتى 2030، حيث تمضي الحكومة قدما في مشاريع الإسكان والصناعات الهيدروكربونية الكبرى.

وتتوقع وزارة الكهرباء والماء أن تكون هناك حاجة لتوفير 17 غيغاواط من الطاقة الإضافية و450 مليون جالون إمبراطوري يوميا من طاقة التحلية بحلول عام 2030 لتلبية الطلب المتوقع.

وقالت المجلة إن مسألة ما اذا كانت الكويت سوقا قابلة للاستثمار بعد إلغاء مشروع «شمال الزور2» المستقل للطاقة والمياه في أغسطس 2017 بعد أكثر من عام من تقديم العطاءات وضعت الكويت على المحك ودفعت العديد من المستثمرين والمقاولين في سوق المرافق في المنطقة إلى التساؤل حول جدوى الاستثمار فيها.

فقد واجه المشروع بالفعل تأخيرا طويلا بعد إعادة هيكلة هيئة مشروعات الشراكة ومراجعة القانون الخاص بها، وأدى إلى إلغاء المناقصة إلى مزيد من خيبة الأمل بشأن برنامج الشراكة الكويتي الذي ينطوي على فرص استثمارية تصل الى 30 مليار دولار. إلا أن توقيع عقد ترسية مشروع محطة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي في نوفمبر، بعد إقرار مشروع معالجة المخلفات الصلبة في منطقة كبد بعث التفاؤل من جديد بأن سوق المرافق في الكويت يمكن أن يقدم الكثير للمقاولين.

وبعد فترة وجيزة من ترسية مشروع أم الهيمان، تلقت هيئة الشراكة تعبيرات عن الاهتمام من المطورين للمرحلة التالية من شمال الزور والخيران المستقلين للطاقة والمياه. وذكرت ميد مؤخرا أن الهيئة كانت بصدد تقييم عروض من ثلاث مجموعات لأدوار الخدمات الاستشارية في مشروعات الشراكة المستقلة بعد أن تلقت مقترحات في أوائل عام 2019.

ومن شأن المرحلتين الأولى والثانية من مشروع شمال الزور دمج المرحلتين الثانية والثالثة السابقتين في المناقصة التي سبق إلغاؤها، ومن المخطط أن تبلغ طاقتهما الإنتاجية 2700 ميغاوات بالإضافة لطاقة تحلية تبلغ 165 مليون جالون يوميا، فيما تصل طاقة التوليد لمشروع الخيران 1 المستقل 1800 ميغاواط وتحلية 125 مليون جالون من المياه يوميا.

وبعد تعيين المستشارين، تخطط هيئة مشروعات الشراكة لطرح مناقصات للمشاريع بفارق ستة أشهر بين الأول والثاني، مع توقع أن تطرح المرحلتان الثانية والثالثة من شمال الزور 2 أولا.

وقالت كبير المهندسين في هيئة مشروعات الشراكة منيرة البحر في تصريح لمجلة ميد «ستكون هناك فجوة زمنية لمدة ستة أشهر بين المناقصتين، وقد اتخذنا هذا القرار بعد ورشة عمل أجريناها مع المستثمرين، وكان الرأي أن هذه الفترة مهمة للتمويل لأن معظمهم مهتمون بالاستثمار في كليهما».